الأمم المتحدة
A/CONF.217/2013/4
الجمعية العامة
Distr.: General
2 April 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة
نيويورك ١٨-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣

بيان من ممثل الكويت

باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية، أود أن أعرب لكم عن الشكر لما بذلتموه من جهود لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة على نحو يتسم بالشفافية ولعرضكم النص الجديد لمشروع المعاهدة. وأود أيضا أن أتقدم بالملاحظات التالية.

إن المجموعة العربية، وهي تكرر التأكيد على موقفها المعلن عند بدء المؤتمر وعن طريق بياناتها المتعددة بشأن أهمية إبرام معاهدة متوازنة ومقبولة عالميا، فهي ترى أن ذلك الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بمراعاة شواغل الدول المشاركة وتطلعاتها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها العميق لعدم ورود المطالب العربية في النص، وهي المطالب التي تم التشديد عليها في النصوص السابقة. وفي هذا السياق تكرر المجموعة الإعراب عن أن النص المعروض علينا يغفل المقترحات التالية التي شددت عليها المجموعة في وقت سابق، وهي:

١ - مراعاة مصالح جميع الدول لا مصالح الدول المنتجة والمصدرة وحسب. وأيضا مراعاة مواقف جميع الوفود بطريقة متوازنة. ويغفل النص المعروض علينا في معظمه هذا الجانب.

٢ - إدراج مبدأ الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وحق الدول في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ورفض الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الغير على النحو الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية، بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعرب المجموعة عن دهشتها إزاء عدم وجود أي ذكر في هذه النسخة لرفض الاحتلال الأجنبي بوصفه أحد مبادئ المعاهدة ومعاييرها، رغم

030413 030413 13-27773 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

أن الاحتلال الأجنبي يشكل انتهاكا صارخا للسلام والأمن الدوليين وأنه يناقض القانون الدولي بصفة عامة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاصة.

٣ - الحاجة إلى وضع آلية لتسوية ما ينشأ من منازعات، نتيجة لعدم منح الإذن بنقل الأسلحة أو تصديرها، يتسنى بها تزويد الدول المستوردة بضمانات من عدم تسييس الطريقة التي تطبق بها المعاهدة.

٤ - ينبغي تمويل صندوق التعاون التقني المقترح عن طريق مساهمات إلزامية من الدول الأعضاء المنتجة والمصدرة الرئيسية. وينبغي أن تهدف أنشطة الصندوق إلى دعم البلدان النامية في الوفاء بالالتزامات القائمة بموجب المعاهدة.

٥ - أن تحل عبارة ''المستخدم الأخير'' محل عبارة ''الاستخدام الأخير'' في جميع الإشارات الواردة في النص.

٦ - ضرورة التشديد على أن قيام عدد كافٍ من الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة بالتصديق على المعاهدة من شأنه أن يسهم في فعاليتها.

٧ - عدم وجود نظام للإبلاغ من أجل تقديم تقارير موضوعية واتسام التقارير بالانتقائية نظرا لعدم وجود آلية واضحة تلزم الدول المصدرة بتقديم معلومات كافية عن حالات رفض الإذن بتصدير الأسلحة أو نقلها.

وينبغي أن تصبح المبادئ المذكورة أعلاه جزءا لا يتجزأ من فقرات منطوق المعاهدة.

وتود المجموعة العربية أن تسجل أن قبول لجنة وثائق التفويض لوثائق تفويض الوفد الإسرائيلي التي وقعت في القدس لا يعني بأية حال اعتراف الدول العربية أو الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي بالوضع غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مدينة القدس، بما في ذلك الادعاء بأن القدس هي عاصمتها.

وتود المجموعة العربية أن تسجل أيضا أن الترتيب السياسي الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بمشاركة دولة فلسطين والكرسي الرسولي في المؤتمر والطريقة التي قامت بها لجنة وثائق التفويض بإدارة وثائقهما هو ترتيب استثنائي لمرة واحدة لا ينبغي له ولا يمكنه أن يشكل سابقة لمؤتمرات مقبلة تكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع الدول.

وترى المجموعة العربية أن نص الرئاسة المعروض علينا لا يفي بالمطالب الرئيسية للمجموعة العربية المبينة أعلاه، وهي المطالب التي تهدف إلى تعزيز المعاهدة وجعلها أكثر توازنا وفعالية كأساس لمنظومة دولية جديدة لتنظيم التجارة بالأسلحة التقليدية بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بها. وتعتبر المجموعة العربية أن نص المعاهدة المعروض عليها لا يزال

يتضمن العديد من الأحكام التي تفتقر إلى تعريف محدد، فضلا عن أنه يترك آلية التقييم خاضعة لتقدير الدول المصدرة دون النص على أي التزام بأن يكون التنفيذ أمينا وموضوعيا وغير مسيَّس بما يتفق مع الصكوك الدولية ذات الصلة. وستواصل المجموعة العربية طرح تلك المبادئ الأساسية التي تهدف إلى صون السلام والأمن الدوليين واحترام القانون الدولي على أسس موضوعية.

وفي الختام، تطلب المجموعة العربية إدراج هذا البيان في المحاضر الرسمية للجلسة وفي التقرير النهائي للمؤتمر.